

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 30 مارس 2020 - السنة السادسة والعشرون - العدد 7234



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 «محمد بن زايد» رمز للتآخي والتضامن

الإمارات اليوم

03 حياة الإنسان أولوية قصوى

تقارير وتحليلات

04 أبوظبي تواصل العمل على مشروعات البنى التحتية

05 بعد مرور خمس سنوات لا يزال الحوثيون يصرون على الحرب

06 ما الذي تعنيه إصابة بوريس جونسون بكورونا؟

شؤون اقتصادية

07 36 مليون دولار تمويلات لشركات «Hub71»

من إصدارات المركز

08 لا لعودة أمريكا إلى الوطن.. وجهة نظر معارضة للانكفاء

إنفوغراف

10 في ظل كورونا.. كم ستصمد الشركات الصغيرة



«محمد بن زايد» رمز للتآخي والتضامن

في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العالم، وفي ظل القلق على مستقبل البشرية، يظهر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، كنموذج ملهم لكل معاني التآخي والتضامن والتكاتف، فسموه لا ينفك عن التواصل مع الزعماء العرب والأجانب، والتأكيد لهم بأن دولة الإمارات العربية المتحدة ستكون الحاضرة دوماً في صفِّ أشقائها وأصدقائها، ليثبت في كل خطوة يخطوها بأنه الأخ والصديق للدول وشعوبها، وبأن الدولة ستبقى عند حسن الظن بها، وعند عهدها بالوقوف إلى جانب الجميع، ما دامت الدماء تسري في العروق، وما دامت القلوب تنبض بحب الخير لشعوب العالم كافة، مهما اختلفت في العرق أو اللغة أو الدين.

المتأمل لكل الجهود الجبارة التي يبذلها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، في هذه الظروف التي تعصف بالعالم من دون استثناء، ومتابعة سموه مع زعماء الدول تداعيات انتشار وباء كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وآخرها اتصال سموه الهاتفي، أمس الأحد، مع قداسة بابا الكنيسة الكاثوليكية البابا فرنسيس، بحثاً فيه علاقات الصداقة والتعاون وتطورات انتشار فيروس «كورونا» وأهمية تعزيز التضامن والتعاون العالمي في مواجهته والتعامل مع تداعياته، وسبل ترسيخ مبادئ «وثيقة الأخوة الإنسانية»، حيث قال سموه في تدوينته عبر «تويتر»: «بحثت هاتفياً مع قداسة بابا الكنيسة الكاثوليكية، تجسيد مبادئ «وثيقة الأخوة الإنسانية» على أرض الواقع، وتطورات انتشار فيروس كورونا وأهمية التضامن العالمي في مكافحته. نُقدّر دعوة البابا للوحدة العالمية، والتآزر خلال هذه الظروف. ستبقى دولة الإمارات جسر الخير والسلام والعون لشعوب العالم».

وفي السياق نفسه، فإن المتأمل في الاتصالات الهاتفية التي أجراها سموه مع الرئيس العراقي برهم صالح، والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، لبحث العلاقات الأخوية مع البلدين الشقيقين ومستجدات انتشار فيروس كورونا وجهود احتوائه والوقاية منه، ومجالات التنسيق المشترك للتخفيف من تداعياته؛ يستطيع أن يلمس حجم ونوعية إحساس سموه بالهم الإقليمي والعالمي وكأنه همّ شخصي، ويدرك كذلك أن دولة الإمارات فيها قيادة لا تهدأ ولا تستكين إلا عندما يطمئن قلبها على الأشقاء والأصدقاء، كاطمئنانها على مواطنيها والمقيمين على أرضها؛ فتؤكد سموه تضامن دولة الإمارات ودعمها لمصر الشقيقة وشعبها في مواجهة الفيروس، دلالة على إصرار سموه على متابعة أوضاع أشقائه العرب والوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة العالمية.

لقد جسّد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، كل معاني التآخي والتضامن، وبيّن معنى أن يكون الإنسان قائداً حكيماً يضع الإنسانية على سلم الأولويات؛ فالظروف التي تمر بها الدول، وخاصة تلك التي تعاني أزمات وصراعات أنهكت أنظمتها الصحية والحيوية، تستدعي الآن الوقوف إلى جانب الشعوب المتضررة والأكثر خطراً من تفشي الوباء، فقول سموه إن «سوريا العربية الشقيقة لن تبقى وحدها في هذه الظروف الحرجة» قبل أيام، ينبئ بمدى الإخلاص للقيم التي أسسها المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في قلوب أبنائه الذين واصلوا حمل راية العطاء والتكاتف مع الإخوة والأصدقاء. إن سموه لم يقف مكتوف الأيدي في ظل هذه الظروف، فقلبه لا يهدأ إلا إذا ضمن أن شعوب العالم قادرة على مواجهة الخطر الذي يدهمها جراً وباء «كورونا»، فتأكد سموه خلال قمة قادة مجموعة العشرين الاستثنائية الافتراضية، أن هناك مجتمعات تحتاج إلى المساعدة والمساندة من الضروري الوقوف إلى جانبها ومدّ يد العون لها، وخاصة اللاجئين والنازحين، يشير إلى إيمانه بوحدة المصير الإنساني، ويعكس استشعار سموه ضرورة توحيد الجهود الدولية للقيام بكل المسؤوليات التي تخفف الضرر عن الشعوب خلال هذه الفترة الحرجة.

كما تدل اتصالات سموه المكثفة مع قادة دول عدّة وتوجيهاته بإرسال مساعدات طبية إلى شعوب أوزبكستان وصربيا وإيران وغيرها، من أجل تعزيز التدابير الوقائية ضد انتشار «كورونا»، على أن دولة الإمارات لديها قيادة تحمل فائضاً من الإنسانية والإحساس العالي بالمعاناة التي خلفها انتشار وباء «كورونا»، على الإنسان، وحرصها على مواصلة تنسيق الجهود من أجل تعزيز قيم التضامن والتكاتف مع كل من يحتاج إلى الدعم في أي بقعة في هذا العالم الشاسع.

حياة الإنسان أولوية قصوى

هناك اهتمام كبير وشامل بالإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا الاهتمام ليس مستحدثاً، بل إنه كان ولا يزال في صلب اهتمام القيادة الرشيدة للدولة منذ تأسيسها في الثاني من ديسمبر 1971، على يد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه. وينطلق اهتمام الدولة بالإنسان من حقيقة أساسية مفادها، أن الثروة البشرية، هي الثروة الأكثر أهمية، التي يمكن أن يمتلكها أي مجتمع من المجتمعات، فالإنسان عماد كل تنمية، وهدفها في الوقت نفسه.

وضمن هذا الاهتمام حازت قضية الخدمات الصحية المقدمة لمواطني الدولة والمقيمين فيها أهمية خاصة، فتم إنشاء الكثير من المستشفيات في أنحاء الإمارات كافة، وتم تجهيزها بأحدث الأجهزة، بحيث أصبح الوصول إلى هذه الخدمات في كل شبر من الدولة متاحاً ويسيراً، ومدت الدولة خدمة التأمين الصحي لتشمل كل المواطنين والمقيمين، بل والزائرين، واستقطبت الدولة الآلاف من الكوادر الطبية صاحبة الخبرة الكبيرة للعمل في هذه المستشفيات، مع الاهتمام في الوقت نفسه بتطوير كادر طبي من مواطني الدولة، تلقى الكثيرون من عناصره التعليم في أرقى الجامعات العالمية.

وفي ظل هذه الظروف العصيبة التي يعيشها العالم خلال المرحلة الحالية بفعل تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) تبذل دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة من أجل ضمان سلامة كل المواطنين والوافدين وتقديم أفضل مستوى للرعاية الصحية. وقد بدأت هذه الجهود مبكراً لتوفير أقصى الضمانات التي تحول دون انتشار هذا الوباء، وخاصة أن دولة الإمارات واحدة من أكثر دولاً العالم انفتاحاً، ويعيش فيها أشخاص ينتمون إلى أكثر من 200 جنسية. وقد أنتجت هذه الجهود نجاحاً كبيراً، حيث نجحت الدولة في حصار هذا الوباء من خلال منظومة متكاملة من الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها بشكل متدرج.

وتنتقل هذه الجهود إلى مراحل نوعية وأكثر رصانة وتتطور بشكل مستمر، لرفع مستوى الجاهزية لمواجهة هذا الوباء الفتاك، وفي هذا السياق، افتتح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، أول أمس السبت، «مركز إجراء الفحص من المركبة» للكشف عن فيروس كورونا «كوفيد-19» لأفراد المجتمع، وهي المبادرة التي أطلقتها شركة أبوظبي للخدمات الصحية «صحة» بالتعاون والتنسيق مع دائرة الصحة في أبوظبي، في مدينة زايد الرياضية. وقد أكد سموه أن دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، تولي حياة الإنسان وصحته وسلامته أهمية قصوى وتضعه على قمة أولوياتها، مضيفاً سموه أن الدولة ستواصل تعزيز التدابير والإجراءات والمبادرات الاستباقية التي تضمن سلامة مجتمعها من مواطنين ومقيمين وزائرين لأرضها والحفاظ على أرواحهم وصحتهم، وأشاد سموه بجهود القطاعات والمؤسسات في الدولة كافة وكوادرها المخلصة التي تؤدي مهامها بكفاءة عالية ومسؤولية ومهنية خلال هذه الظروف الاستثنائية والتحديات الصعبة، خاصة خط الدفاع الأول في مواجهة «فيروس كورونا» من الكوادر الطبية والتمريضية والصحية كافة وكل من ينتمي إلى القطاع الصحي بفروعه جميعها. وتستمد خطوة تأسيس «مركز إجراء الفحص من المركبة» أهميتها من اعتبارات أساسية عدة: أولها، أنه يتم من خلاله إجراء الفحوصات اللازمة خلال 5 دقائق تقريباً. وثانيها، أن المركز يقدم خدماته إلى حوالي 600 شخص يومياً ابتداء من الساعة الثامنة صباحاً، وحتى الساعة الثامنة مساءً طوال أيام الأسبوع، فيما تعطى أولوية الفحص إلى من لديهم أعراض مرضية وكبار المواطنين والحوامل ومن لديهم أمراض مزمنة. وثالثها، أن المركز يمثل إضافة مهمة لسلسلة الخطوات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة، والكفيلة بحفظ أمنها الصحي والاجتماعي والاقتصادي لتتجاوز الوضع الراهن الصعب، الذي أصاب دول العالم قاطبة بحالة من القلق الشديد.

أبوظبي تواصل العمل على مشروعات البنى التحتية

برغم الضرر الذي يعصف باقتصادات العالم في هذه المرحلة، إثر تفشي وباء «كورونا»، فإن حكومة إمارة أبوظبي تواصل دعم قطاعاتها الحيوية، وخاصة قطاع البنية التحتية الذي يعدّ عصب اقتصادها المحلي، لأهميته في تقوية القطاعات الأخرى، وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وأهمها: النقل والتجارة والسياحة وغيرها.



قطاع البنية التحتية الذي يلبي احتياجات الأفراد، ويسهم في تحسين جودة حياتهم، ويعزز مكانة الإمارة كأفضل مدن العالم في المجالات كافة.

أبوظبي التي يُشهد لها بجودة بنيتها التحتية، أعلنت حكومتها في نهاية فبراير الماضي، ضمن برنامجها للمسرعات التنموية «غداً 21»، العزم على طرح عطاءات شراكة بين القطاعين العام والخاص، خلال العام الجاري، لمشاريع في البنية التحتية في أنحاء الإمارة كافة، بقيمة 10 مليارات درهم؛ بما يعزز استثمار الإمارة في الأعمال، ويتيح للقطاع الخاص فرصة مهمة بعقد شراكات مع مؤسسات حكومية، لأجل تطوير مشاريع البنية التحتية الرئيسية، في قطاعات الخدمات الاجتماعية والبلدية، والنقل، وجذب المزيد من الاستثمارات إلى قطاع البنية التحتية، الذي يعدّ الركن الأهم في نجاح وتنمية القطاعات الأخرى.

لقد أدركت أبوظبي أن تحقيق الاستدامة التنموية لا يتوقف حتى في أعتى الظروف، فما يمر به العالم اليوم، لن يؤخر الإمارة عن مواصلة تحقيق رؤيتها الخاصة بتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق الرخاء وتوفير فرص العمل، من خلال الإنفاق على مشروعات البنى التحتية، لدورها في بناء مستقبل مستدام، ينسجم مع أهداف «رؤية الإمارات 2021» في تحقيق بنية تحتية مستدامة بحلول عام 2021، تجعل دولة الإمارات الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للمطارات والموانئ والطرق، وتعزيز جودة توفير الكهرباء والاتصالات، لتصبح في مقدمة الدول في الخدمات الذكية، وخاصة بعد أن أطلقت وزارة تطوير البنية التحتية، في يونيو الماضي، المنصة الإلكترونية الموحدة التي تعدّ الأولى من نوعها، والدليل الموحد لإجراءات استخراج شهادة عدم الممانعة لمشاريع البنى التحتية والإسكان في الدولة.

منذ بداية العام الجاري، قامت هيئة البيئة في أبوظبي بدراسة وترخيص أكثر من 200 مشروع، وأصدرت 2283 ترخيصاً بيئياً، لأنواع مختلفة من المشاريع والمنشآت الصناعية والمشاريع التطويرية والتجارية، كما تمت مراجعة وتقييم 237 دراسة بيئية؛ فبرغم الاستنفار العالمي الحاصل أمام ما سيخلفه انتشار وباء كورونا المستجد (كوفيد - 19) إلا أن الإمارة تدرّك أهمية مواصلة العمل على مشروعات البنى التحتية فيها، لدورها المستقبلي في حماية باقي القطاعات، استعداداً لمرحلة «ما بعد كورونا».

وفي تصريحات صحفية، أكد يوسف هشام عباس، أخصائي أول في قسم التصاريح والامتثال والتطبيق في هيئة البيئة - أبوظبي، أنه يتم الآن إجراء تقييم وترخيص للعديد من المشاريع التطويرية ومشروعات البنية التحتية والمنشآت الصناعية والتجارية في أبوظبي، بما يضمن التزام المشاريع بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية، وتطبيق أفضل الممارسات البيئية العالمية. التقييم البيئي الذي تقوم به الهيئة في هذه المرحلة، يتعلق بمشروع طريق أم لفينة الواصل بين جزيرة أبوظبي وجزيرة أم لفينة، فضلاً عن تقييم المشاريع الخاصة بالمرحلتين الثانية والثالثة من مشروع قطار الاتحاد، وتقييم مشروع نور أبوظبي للطاقة الشمسية، ومشروع مصفاة الطويلة للألومينا وغيرها، إضافة إلى التواصل المستمر مع الجهات المعنية والمستثمرين لمناقشة إجراءات الترخيص البيئي وتطويرها لمواكبة عجلة نمو الإمارة الاقتصادي والاجتماعي، وضمان استخدام فضلى الممارسات العالمية البيئية والاستخدام الأمثل للموارد.

وفي السياق ذاته، أعلنت بلدية مدينة أبوظبي مؤخراً، البدء في تنفيذ أعمال مشروع إنشاء الطرق الداخلية والبنية التحتية لمنطقة الصدر، على مساحة تبلغ 3.6 مليون متر مربع، بتكلفة تقدر بـ 294.7 مليون درهم، حيث يشتمل المشروع على تطوير 4 مناطق؛ هي: رأس الصدر، والصدر A، والصدر B، والشاطئ، بما يخدم 520 قسيمة، منها 436 قسيمة سكنية، ومسجدان، و16 حديقة، و16 مركزاً تجارياً، و50 مرفقاً خدمياً واجتماعياً، وبما يضمن تحقيق المستهدفات الخاصة بتطوير

بعد مرور خمس سنوات لا يزال الحوثيون يصرون على الحرب

برغم مرور خمس سنوات على عاصفة الحزم التي انطلقت على خلفية الانقلاب الذي قامت به جماعة الحوثي ضد السلطة الشرعية في اليمن، فلا تزال هذه الميليشيات تصر على استمرار الحرب، حتى في ظل جائحة فيروس كورونا التي أوقفت جبهات القتال في مناطق كثيرة. فما الذي يريده المتمردون؟ ومن الذي يواصل دعمهم؟



والآن، وفي ظل أزمة كورونا فقد كانت هناك دعوات محلية وإقليمية ودولية من أبرزها دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى هدنة ووقف للقتال في مختلف مناطق العالم، ومع ذلك لم يظهر الحوثيون أي تجاوب مع هذ المبادرة، بل على العكس تماماً استغلوا الوضع القائم وقاموا بمهاجمة المملكة العربية السعودية مجدداً؛ وهم بذلك يرسلون رسالة سيئة إلى العالم، بأنهم غير معنيين بما يمكن أن يحصل للشعب اليمني إذا، لا سمح الله، تفشى فيروس كورونا، حيث أكدت تقارير دولية أن ذلك سيكون كارثياً بكل معنى الكلمة، وذلك بسبب انهيار النظام الصحي وضعف الإمكانيات الطبية وانتشار الفقر، فضلاً عن عدم وجود سلطة مركزية قادرة على فرض إجراءات احترازية لحماية اليمنيين من هذا الفيروس القاتل.

فما الذي يريده الحوثيون إذاً؟ إذا كان من الواضح للجميع أن لا حسم عسكرياً لهذا الصراع؛ وأن هناك بوادر حسن نية من قبل التحالف من أجل إفساح المجال للحل السياسي؛ وهناك التزام إقليمي ودولي بدعم جهود الأمم المتحدة في هذا السياق؛ فإن الأمر الأكثر وضوحاً، هو أن هذه الجماعة في الحقيقة هي جماعة تخريب لا جماعة سلام، ولا يهملها إلا البقاء في السلطة، وهي مرتبهة لإيران؛ الدولة التي لا تخفي أنها الداعم الأول لهم؛ ومن ثم، فإن مصير هذه الأزمة، كما يبدو، أصبح مرتبطاً بإيران التي لم تستجب لكل دعوات التهدئة ولا تمارس أي ضغط على الحوثيين للقبول بالتسوية.

صادفت قبل أيام الذكرى الخامسة لـ «عاصفة الحزم» التي قادتها المملكة العربية السعودية في السادس والعشرين من مارس عام 2015، وذلك بعد طلب رسمي من حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، بهدف استعادة الشرعية وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل سبتمبر 2014؛ وقد شارك في هذا التحالف إلى جانب السعودية تسع دول عربية وإسلامية تصدرتها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي قامت بدور رئيسي في تحرير أجزاء كبيرة من اليمن؛ وفي أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار. وخلال هذه السنوات الطويلة التي تسببت الحرب خلالها بكارث إنسانية حقيقية؛ حيث قتل عشرات الآلاف وشرذ الملايين وأصبحت غالبية الشعب اليمني تحت خط الفقر، بل الفقر المدقع. وقد غدت الأزمة في اليمن أكبر كارثة إنسانية في العالم اليوم -بالطبع قبل ظهور فيروس كورونا المستجد الذي يهدد حياة الملايين في مختلف دول العالم بما فيها اليمن نفسه- ومع ذلك، فلم يستجيب الحوثيون لكل المبادرات التي طرحت من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة؛ وطوال الخمس سنوات وحتى ما قبلها، فشل مبعوثو الأمم المتحدة الذين تعاقبوا على ملف اليمن؛ وبرغم كل الدعم الإقليمي والدولي، في إقناع المتمردين بالقبول بخيار التسوية السياسية؛ وحتى خلال جولات الحوار والمفاوضات كانوا دائماً مترددين، بل ومتملكين، بينما لا يلبث أي اتفاق يتم التوصل إليه ساعات أو أياماً حتى يخترقوه، كما حل في آخر اتفاق وقّع تحت إشراف الأمم المتحدة في ديسمبر الماضي؛ حتى أصبحت هناك قناعة لدى مختلف الأطراف في الداخل والخارج المعنيين بالأزمة بأن قرار هذه الجماعة ليس بيدها؛ بل يرتبط بشكل مباشر بإيران التي تحركها كما تريد، ليس فقط كورقة في صراعاتها الإقليمية، وإنما أيضاً تستغلها من أجل تنفيذ مشروع خطير لم يجلب على هذه المنطقة، بما فيها الشعب الإيراني نفسه، سوى الدمار والخراب. ولم يكتف الحوثيون بما يقومون به داخل البلاد من تدمير للحياة المدنية، ولكنهم قاموا باستهداف دول مجاورة، وعلى رأسها السعودية، كما هددوا الملاحة في البحر الأحمر؛ هذا فضلاً عن سرقتهم قوافل الإغاثة، وفقاً للتقارير الأممية، حيث يمارسون القرصنة براً وبحراً وجواً.

ما الذي تعنيه إصابة بوريس جونسون بكورونا؟

تناول توم مكيتيغ، الكاتب في مجلة «ذي أتلانتيك»، في تقريره الذي نشرته المجلة، النتائج المترتبة على إصابة رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون بفيروس كورونا، حيث يرى الكاتب أن هذا التشخيص، يُظهر عدم كفاية الاستعدادات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في مكافحة الوباء.



من التفاخر بمصافحته مرضى فيروس كورونا قبل بضعة أسابيع فقط. لم ينجح في غرس الفطرة الواقية الواعية في وقت مبكر بما يكفي حول بعض أهم الناس في البلاد. التكنولوجيا هي الشيء الذي سيقطع في نهاية المطاف أجنحة فيروس كورونا، ولكنها هي أيضاً ما أعطته القدرة على الطيران في المقام الأول. العالم اليوم عالمي؛ تنتشر الفيروسات بسرعة، لأن الناس يتنقلون حول العالم بسرعة.

إن عالمية هذا التحدي، التي أظهرها مرض جونسون، هي السمة الأكثر جاذبية. هناك عدد قليل من المشاكل اليومية الأخرى التي تتجاوز عتبة منزل رئيس الوزراء بطريقة مباشرة. السكن، والنقل، والطعام، والشراب، ومتوسط العمر، والتعليم؛ كل هذه الأشياء وأكثر تؤثر في الطبقات المختلفة بطرق مختلفة بشكل كبير. يمكن لجونسون وأطفاله أن يتلقوا تعليماً خاصاً؛ بينما لا يستطيع عمال النظافة في 10 داونج ستريت ذلك. حتى الرعاية الصحية في بريطانيا، على الرغم من النظام الاجتماعي الشامل للبلاد، ليست موحدة.

الآن، نحن في لحظة تفتح أعيننا. تحتاج كل دولة إلى كل الدول الأخرى لتغلب على الفيروس. وتحتاج كل دولة إلى الجميع داخل حدودها إما ألا يصابوا بالعدوى، أو الإصابة بها ببطء أو أن يتم تلقيحهم. اليوم، ليس من الجيد للطبقات المتوسطة أن تبقى في الداخل وبعيدة عن الفيروس إذا لم يكن للمشردين والسجناء طريقة للحجر الذاتي، ويضطر الفقراء إلى العمل ويخاطرون بنشر المرض على أي حال.

بوريس جونسون مصاب بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وكذلك وزير الصحة، وهذا يعني أن الأشخاص المقربين منهما قد يكونون مصابين كذلك، وأي شخص يعمل في 10 داونج ستريت أو وزارة الصحة، وكذلك فريق إدارة الأزمات في بريطانيا بأكمله.

إذا كنا نخوض حرباً ضد فيروس كورونا، كما قيل لنا، فإن قاعة الجنرالات تم تدميرها للتو. وعلى الرغم من عدم وجود أي إصابات، إلا أن الأمر مقلق مع ذلك، ما يثير أسئلة مقلقة حول دفاعات بريطانيا: كيف سُمح لذلك بالحدوث، وماذا يقول هذا عن الموقف العام للبلاد تجاه الاختبار والتتبع؟

ويقول الكاتب: ربما ما يكشف عنه بشكل أساسي هو عدم كفاية الاستعدادات التي اعتمدها بسرعة كبيرة: أن هذه حرب. ليست كذلك. إنها جائحة عالمية، تحدياً طبي يتطلب التميز العلمي وسرعة العمل والحكومة الذكية والتعاون العام. ولا يساعد فهمنا للتحدي من خلال وصف كوريا الجنوبية، التي كانت استجابتها حتى الآن الأفضل، بمفاهيم الحرب، كنوع من «الفيرماخت» الطبي الذي يهاجم فيروس كورونا بتكتيكات الحرب الخاطفة. إن الحكومة في سيئول ليست في حالة حرب؛ لقد كانت أكثر ذكاءً من أي شخص آخر.

تؤثر جائحة فيروس كورونا في جميع الشعوب وجميع فئات الأشخاص، هذا ما تظهره أخبار إصابة جونسون بالعدوى؛ إنه عالمي. الحروب، على الأقل حروب اليوم، ليست عالمية؛ فهي تؤثر في طبقات مختلفة بطرق مختلفة وتخوضها دول أو جماعات تتجذر نقاط قوتها وضعفها إلى حد كبير في إنتاجها الصناعي وثروتها وحجمها وقوتها البشرية. لكن فيروس كورونا لا يهتم بالحجم أو الثروة، فأقوى خصومه حكومة مملدة ولكن فاعلة.

نشر جونسون خبر إصابته بالفيروس في مقطع قصير على وسائل التواصل الاجتماعي. قال فيه: «مرحباً...أريد أن أطلعكم على شيء يحدث اليوم». كان جوهر رسالته هو الاطمئنان، لكن ما لم يقله هو أن سحر التكنولوجيا الحديثة لم يتمكن من أن يمنع زعيم سادس أكبر اقتصاد على وجه الأرض من الإصابة بالفيروس الذي يريد أن يقود المعركة ضده. لم يمنعه ذلك

36 مليون دولار تمويلات لشركات «Hub71»

شركات ناشئة ومستثمرين في مجال التكنولوجيا من جميع أنحاء العالم». وأضاف أن «البرامج والحوافز التي نوفرها تحقق قيمة كبيرة للشركات الناشئة والمؤسسات في فترات التحديات». وأن «برنامج حوافز Hub71 يستقبل طلبات الانضمام إلى المنصة من جميع أنحاء العالم، حيث نتطلع إلى نمو مجتمع الأعمال بالمنصة، وتحقيق القيمة لمؤسسينا وشركائنا، وانضمام شركات لرأس المال الجريء، ومؤسسات شريكة، ومسروعات عالمية، وذلك قبل نهاية العام الجاري»، مؤكداً أن Hub71 تعزز مضاعفة جهودها، بهدف استكشاف واستقطاب المزيد من المواهب التكنولوجية الاستثنائية، ورواد الأعمال والمستثمرين من جميع أنحاء العالم إلى أبوظبي، بما يعزز مكانة الإمارة بصفتها وجهة أكثر ديناميكية للابتكار، مع اقتصاد قائم على المعرفة.



تمكنت الشركات الناشئة التي انضمت إلى Hub71، المنصة التكنولوجية لأبوظبي، خلال العام الأول من تأسيسها، جمع تمويلات قيمتها 36 مليون دولار. وبحسب بيان أمس، أتاح إنشاء المنصة للشركات الناشئة وشركات رأس المال الجريء التي تتخذ من أبوظبي مقراً، الاستفادة حالياً من تمويلات تزيد قيمتها على 500 مليون دولار، كرأس مال جديد. كما وفر الصندوق الاستثماري، التابع لمكتب أبوظبي للاستثمار، تمويلات لـ 5 شركات ناشئة في Hub71، بالإضافة إلى شركة لرأس المال الجريء، بلغت قيمتها نحو 60 مليون دولار. وقال أحمد علوان، رئيس الاستراتيجية والتطوير المؤسسي في منصة Hub71، إنه في غضون عام واحد، أصبحت المنصة مجتمع أعمال نابضاً بالحياة مع مقومات للنجاح، بما يضمنه من

صعود معظم أسواق الشرق الأوسط الرئيسية بفضل خطوات احتواء «كورونا»



ارتفعت معظم بورصات الشرق الأوسط، يوم أمس الأحد، مع فرض الدول إجراءات صارمة لاحتواء انتشار «كورونا» إلى جانب ضخ السلطات مليارات الدولارات، لكن بورصة قطر تراجعت عقب تسجيل أول حالة وفاة في الدولة بسبب الفيروس. وفي أبوظبي، تقدم المؤشر 2.9%، يقوده ارتفاع أكبر بنوك البلاد، بنك أبوظبي الأول، 6.2% وسهم اتصالات 3.2%. وزاد مؤشر دبي 1.3%، حيث قفز سهم إعمار العقارية 5.7%، ودبي للاستثمار 3.7%. وأغلقت البورصة السعودية مرتفعة 0.8%؛ لتواصل مكاسب الجلسة السابقة. وزاد سهم مصرف الراجحي 1.9%، في حين ارتفع «جبل عمر» 4.8%. وفي قطر، فقد المؤشر 0.6%. وأغلقت معظم الأسهم منخفضة، بما فيها صناعات قطر الذي فقد 1.4%. وخارج دول الخليج، نزل المؤشر المصري الرئيسي 1.5%. وتراجع سهم بنك التجارة الدولي والقبضة المصرية الكويتية 2.2%، وأصدر البنك المركزي المصري، يوم أمس الأحد، قراراً بوضع حد يومي مؤقت لعمليات السحب والإيداع النقدي بفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي؛ في خطوة تهدف على ما يبدو إلى السيطرة على التضخم وتخزين السلع، مع تنامي المخاوف بشأن انتشار «كورونا».

«روسنفت» تبيع أصولها في فنزويلا للحكومة الروسية

قال عملاق النفط الروسي، روسنفت، إنه أنهى عملياته في فنزويلا وباع الأصول المرتبطة بالنشاط إلى شركة مملوكة للحكومة الروسية لم يكشف عن اسمها. ولم يتضح حتى الآن تأثير هذه الخطوة، التي يعلنها في وقت تتراجع فيه أسعار النفط إلى نحو 25 دولاراً للبرميل، على مشروعات روسنفت المشتركة مع شركة النفط الوطنية الفنزويلية بي.دي.في.اس.إيه. وكثفت الإدارة الأمريكية الضغط على حكومة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، بما في ذلك فرض عقوبات على وحدتين لروسنفت مقرهما سويسرا؛ هما روسنفت تريدينج وتي.إن.كيه تريدينج إنترناشونال، قالت واشنطن إنهما وفرتا للشركة الفنزويلية شريان حياة من خلال العمل وسيطاً لبيع خامها. وهذا الانسحاب من فنزويلا وتميرير الأصول إلى كيان مملوك لموسكو يعني أن روسنفت نقلت المخاطر المتعلقة بعملياتها الفنزويلية إلى الحكومة الروسية. وفي سياق متصل، وصل سعر النفط (برنت) صباح اليوم إلى 23.4 دولاراً للبرميل، فيما وصل سعر الخام الأمريكي إلى 20.5 دولار للبرميل، بحسب موقع (cnbc).

لا لعودة أمريكا إلى الوطن.. وجهة نظر معارضة للانكفاء

دراسات عالمية



لا لعودة أمريكا إلى الوطن
وجهة نظر معارضة للانكفاء

ستيفن بروكس وجي. جون إيكينيري ووليام وولفورت

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



العدد 108

تأليف: ستيفن بروكس وجي. جون إيكينيري ووليام وولفورت
تاريخ النشر: 2013

بعد 65 عاماً من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية كبرى للتدخل والانخراط العميق في الشؤون العالمية، يتساءل الكتاب: هل حان الوقت أخيراً لانتهاج سياسة الانكفاء إلى الداخل؟ ويشير إلى أن هذا السؤال أصبح يمثل جدلاً ملحاً، وقضية حرجية. ولكن معظم الباحثين الذين يكتبون حول مستقبل الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، يجيبون عن هذا السؤال بـ «نعم»؛ نظراً إلى التكلفة الاقتصادية الباهظة في ظل أزمة ميزانية خانقة، ووجود قوات عسكرية منهكة، وحلفاء عنيدون، وجمهور تلاشت رغبته في الانخراط بصورة عميقة في شؤون العالم. وكرد فعل على حرب العراق عام 2003، والأزمة الاقتصادية، وأزمة الميزانية فيما بعد عام 2008، تصاعدت التحليلات الداعية إلى ابتعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجيتها الكبرى الحالية. وحتى الآن، لم تجد الحجج الداعية إلى الانكفاء إجابة كافية عليها من جانب خبراء العلاقات الدولية. ولكن بعض الباحثين يعرض أسباباً قوية تفسر لماذا يجسد الانكفاء مخاطر وتكاليف أكبر بكثير من الفوائد المرجوة منه.

وجماهير الشعوب الأخرى على حد سواء. ويؤكد خبراء الشؤون الدولية المناهضون للتدخل الخارجي، أن الانكفاء الواسع النطاق يمكن أن ينزع فتيل العداء العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، وعلاوة على ذلك، فإنه حتى إن لم تسارع الحكومات الحليفة إلى تنفيذ جميع المهام التي تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية الآن، فإن معظم هذه الأدوار لا يمت بصلة إلى أمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل يسهم في المخاطر التي تجعل أمريكا رهينة حروب ليست في مصلحتها القومية.

ولا ريب في أن هؤلاء الخبراء، يقول الكتاب، قاموا بدراسة منطوق النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الدراسات تركز فقط على مجموعة ثانوية من الحجج المحتملة، وقد تمت كتابة عدد كبير منها قبل موجة التحليلات الأخيرة التي تدعو إلى الانكفاء، ومن ثم فهي لا تعالج عدداً كبيراً من الدعاوى الرئيسية التي تستند إلى تجربة الأعوام العشرة الماضية؛ وهي تجربة يجادل دعاة الانكفاء بقوة بأنها تدعم قضيتهم؛ ونتيجة لذلك، يفتقر الباحثون إلى تحليل منهجي يعالج مباشرة الدعوى الرئيسية في مسألة الانكفاء؛ وهي أن الاستراتيجية

وبحسب الاستقراء التاريخي، يقول الكتاب، إنه ومنذ الحرب العالمية الثانية؛ كان القادة السياسيون في الولايات المتحدة الأمريكية يؤكدون بالإجماع تقريباً، التزامهم بقيادة العالم والانخراط في شؤونه. لكن على مدى العقد الماضي ظهر رأي مختلف اكتسح الدراسات الأكاديمية؛ وهو أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بتقليص التزاماتها العالمية واتباع سياسة الانكفاء والانكماش. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي أن تقوم بتقليص وجودها العسكري في الخارج، أو إلغائه، والتخلص من التزاماتها الأمنية العالمية أو الحد منها، والتقليل من جهودها الرامية إلى تعزيز النظام المؤسسي الليبرالي وتولي قيادته.

ويحتج أنصار الانكفاء، بأن الاستراتيجية الكبرى الحالية القاضية بـ «الانخراط العميق» تستتبع تكاليف عالية ومتزايدة؛ تؤدي إلى تدني مستوى الفائدة منه، وإن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى المنافسين المحتملين، يجعل من الصعب عليها دائماً المحافظة على التزاماتها التي تفوق الحصر، في الوقت الذي يستطيع حلفاؤها تحمل تكاليف الدفاع عن أنفسهم. أضف إلى ذلك أن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة القائمة على التدخل، تولّد رداً عاماً واستياءً لدى الحكومات،

حاولوا تأسيس تقويمهم الاستراتيجي على أعمال مميزة من الدراسات الواقعية. وهذا يولد الانطباع بأن الواقعية تعطي حكماً لا لبس فيه، لمصلحة الانكفاء لدولة في الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة تمثل شذوذاً كبيراً بالنسبة إلى الواقعية في نظر كثير من العلماء والباحثين. وعليه فلا يمكن تفسير استمرارها بعد زوال الاتحاد السوفيتي، إلا من خلال الأمراض السياسية الداخلية، أو التأثير الضار للأيديولوجية الليبرالية الأمريكية.

ويظهر التحليل النهائي لجميع الآراء، أن الواقعية لا تُسفر عن حكم واضح لمصلحة الانكفاء، وأن التقاليد النظرية الأخرى لا تساعد على شرح الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، وأن السلوك الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة ليس خروجاً بدهياً عن نظرية العلاقات الدولية بشكل عام، أو عن النظرية الواقعية على وجه الخصوص، وأن تفسير هذا السلوك لا يتطلب بالضرورة الخوض بعمق في خصوصيات الأيديولوجية أو السياسة الداخلية الأمريكية.

لقد تخللت الخطب ووثائق الاستراتيجية الرسمية الأمريكية، على مدى العقود الستة الماضية، مجموعة من الحجج والمعطيات الاستراتيجية الكبرى الأوسع نطاقاً، ومفادها: أن الالتزامات الأمنية شرط ضروري للقيادة الأمريكية، وأن القيادة أمر ضروري لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية. ولولا الالتزامات الأمنية لتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالقيادة في القضايا الأمنية، وغير الأمنية على حد سواء. وتسهم القيادة في تسهيل التعاون لمواجهة التحديات الأمنية، وتوسيع الاقتصاد العالمي، وفي دفع التوازن التعاوني ليصبح أقرب إلى ما تفضله الولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات ومظاهر النفوذ المرتبط بها، تعدان ركائز ضرورية لقيام نظام مؤسسي ومعيارى أكبر، يؤدي الحفاظ عليه إلى جعل الولايات المتحدة أكثر أمناً وازدهاراً على المدى الطويل.

ويخلص المؤلفون إلى أن الخيار الأساسي القاضي بالاحتفاظ بالاستراتيجية الكبرى الداعية إلى المشاركة والانخراط بعمق بعد الحرب الباردة، هو بالضبط ما ترجح الدراسات والبحوث في العلاقات الدولية، أن تفعله قوة عقلانية نفعية ريادية في مركز الولايات المتحدة الأمريكية.

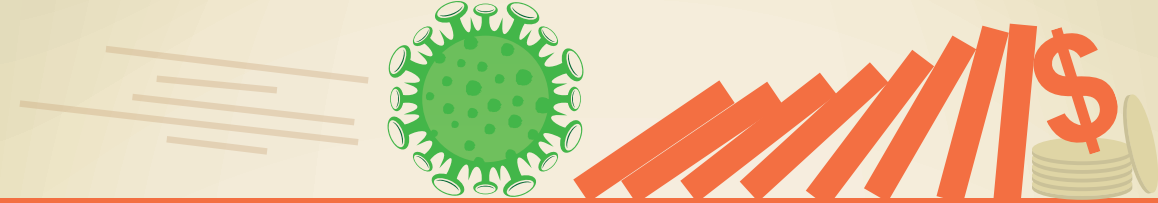
الكبرى الحالية لا تحقق المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية.

يقدم أنصار الانكفاء صورة مشوهة عن العناصر الأساسية للاستراتيجية الكبرى الحالية في كثير من الأحيان. غير أن تقويماً مستديماً لحججهم، يجد أن كفة ميزان ما يعرفه الباحثون عن السياسة الدولية تميل ضد حجج الانكفاء. إن دعاة التخلي عن تقليد الانخراط العميق للولايات المتحدة الأمريكية، الذي مضى عليه ستون عاماً، يبالبغون في تكاليفه، ويقللون من فوائده الأمنية، كما يتجاهلون عموماً فوائده الأمنية وغير الأمنية الحاسمة والواسعة النطاق. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرين يخلطون بين الاستراتيجية الكبرى الأساسية للانخراط العميق، وقضايا أخرى؛ مثل: تعزيز الديمقراطية بالقوة، والتدخل الإنساني المسلح، وهي أمور في غاية الأهمية، ولكنها خيارات اختيارية، وليست تحديداً لملامح الاستراتيجية الكبرى.

وعلى الرغم من أن الدراسة تؤكد استمرار صلاحية مبادئ طويلة الأمد من الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فإن تحليلها لا يدعم مقاومة كل التغييرات في السياسة الخارجية. وليس هناك في نقاش الأفكار ما يوحي بوجود المحافظة على جميع الالتزامات بأي ثمن. كما لا تطعن الدراسة بإعادة التوازن إلى الاستراتيجية؛ للتكيف مع القيود والتحديات الجديدة، كما فعل الرئيس ريتشارد نيكسون، ووزير الخارجية هنري كيسنجر بعد حرب فيتنام، وكما فعل الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بعد حرب العراق. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الحلقات من إعادة التوازن تكذب تصور أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تتكيف مع عالم متغير.

وبحسب النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن دعاة الانكفاء الذين يتصفون بقدر كبير من الدقة والتحديد، قلائل، وأقل منهم كذلك من يُبدي تأييداً لا لبس فيه لفكرة العودة إلى استراتيجية ما قبل الحرب العالمية الثانية التي كانت تقوم على «القوة البحرية المنعزلة» المقيدة الوصول، فيما وراء نصف الكرة الغربي. ويبدو أن عدداً قليلاً من دعاة الانكفاء يمتلكون ثقة كافية للاعتقاد بأنه لن يكون هناك أي داعٍ للتدخلات الخارجية المباشرة والعميقة. وبدلاً من ذلك، تترافق انتقاداتهم للانخراط العميق عادة؛ بدعوة إلى تبني استراتيجيات «ضبط النفس» و«التوازن الخارجي»، بدلاً من التخلي الكامل عن جميع الالتزامات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية. وتؤكد الدراسة أن غالبية المحللين من دعاة الانكفاء،

في ظل كورونا.. كم ستصمد الشركات الصغيرة؟



كم يوماً تستطيع الشركات الصغيرة الصمود دون تدفق مالي؟

ما هي أيام المخزون النقدي الاحتياطي؟

- هو عدد الأيام الذي تستطيع فيه شركة ما دفع مستحقاتها بالسيولة النقدية المتوافرة لديها من دون تدفق سيولة نقدية جديدة إلى حسابها
- يتم حساب هذه الأيام عبر احتساب معدل مخزونها النقدي اليومي مقارنة بمصرفها النقدي اليومي

من الشركات الصغيرة تحتفظ بأقل من
13 يوماً من المخزون النقدي الاحتياطي

%25

من الشركات الصغيرة تحتفظ بأكثر من
62 يوماً من المخزون النقدي الاحتياطي

%25

متوسط المخزون النقدي للشركات الصغيرة

